- **الجمهورية – الثلاثاء 07.03.2017**
  - أسعار النفط تستقر لليوم الثالث.. والأنظار على البيانات الاقتصادية

التفاصيل:

أسعار النفط تستقر لليوم الثالث.. والأنظار على البيانات الاقتصادية

استقرت أسعار النفط من دون تسجيل تغير يذكر للجلسة الثالثة اليوم مع بحث المستثمرين عن اتجاه للسوق في الوقت الذي يبدد فيه القلق بشأن تزايد إنتاج النفط الصخري الأميركي أثر تخفيضات تنفذها أوبك ومنتجون غير أعضاء بالمنظمة.

وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 11 سنتا أو ما يعادل 0.2 % إلى 55.90 دولار للبرميل مع استقرار الدولار دون تغير مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى، مما وضع بعض الضغوط على النفط المقوم بالعملة الأميركية.

وتراجع خام غرب تكساس الأميركي الوسيط خمسة سنتات أو ما يعادل 0.1 % إلى 53.15 دولار للبرميل.

وقال مايكل مكارثي كبير محللي الأسواق لدي سي.إم.سي ماركتس إن المستثمرين ينتظرون بيانات اقتصادية من المقرر صدورها في وقت لاحق هذا الأسبوع من بينها بيانات الواردات والصادرات الصينية المنتظر صدورها غدا الأربعاء لاستشفاف اتجاهات التداول.

وعززت وكالة الطاقة الدولية الضغط على الأسعار بتوقعها زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى نحو 1.4 مليون برميل يومياً بحلول 2022.

وقالت الوكالة في تحليلها للسوق لأجل خمس سنوات "النفط 2017" إن إنتاج النفط الصخري الأميركي سيقفز حتى إذا ظلت الأسعار تدور حول 60 دولارا للبرميل، بينما سينمو إنتاج النفط الصخري ثلاثة ملايين برميل يوميا بحلول 2022 في حال ارتفاعها إلى 80 دولاراً للبرميل .

- **وطنية – الثلاثاء 07.03.2017**
  - الحريري في مؤتمر عن النفط والغاز:عازمون على وضع خارطة طريق وطنية للطاقة وموافقة قريبة على البنود الضريبية للاحكام البترولية

التفاصيل:

الحريري في مؤتمر عن النفط والغاز:عازمون على وضع خارطة طريق وطنية للطاقة وموافقة قريبة على البنود الضريبية للاحكام البترولية

وطنية - ألقى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، صباح اليوم، كلمة خلال رعايته افتتاح اعمال مؤتمر حول النفط والغاز بعنوان

Oil and gas forum- Lebanon national wealth: roadmap، في المعهد العالي للاعمال. قال فيها: "يسرني أن أكون معكم اليوم في هذا الملتقى لوضع خارطة طريق لثروة لبنان الوطنية:

النفط والغاز. هذا القطاع هو أحد أهم الملفات على أجندة لبنان الاقتصادية. وتعطي حكومتنا الأولوية للحوكمة الرشيدة والإدارة السليمة لهذا القطاع ونؤمن أن نقاشات كهذه هي التي تمكّننا من التقدم إلى الأمام. ونرغب من جميع المعنيين والمجتمع بأكمله المشاركة في هذا القطاع والاستثمار فيه."

اضاف: "إن الاكتشافات المحتملة للموارد البترولية في بحرنا هو سبب وجودنا هنا اليوم، فهذا يعزز آمال النمو الاقتصادي والازدهار والحد من الفقر. كما أنه يرفع التحديات التي يجب أن نواجهها من أجل تحقيق أقصى قدر من العائدات بطريقة منصفة وشفافة وقابلة للمحاسبة."

وأعلن الحريري "ان هدفنا الأساس هو التنمية المثلى والمستدامة لموارد لبنان ليستفيد منها جميع اللبنانيين، اليوم وللأجيال المقبلة. ونحن، كدولة مستوردة للنفط، نعتمد على استيراد النفط لتلبية استهلاكنا المحلي. وقد جعل هذا الأمر ميزاننا التجاري شديد الارتباط بالتقلبات في أسعار النفط العالمية وحجم الطلب المحلي."

وقال: "في الأعوام 2000 إلى 2002، قامت شركات خدمات المسوحات الجيوفيزيائية بأداء مسوحات ثنائية الأبعاد ومتعددة الزبائن ضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان. وتلت ذلك دراسة جيولوجية وجيوفيزيائية عام 2004 لتحديد إمكانية وجود الهيدروكربون في المنطقة. وأظهرت النتائج احتمالات واعدة لوجود احتياطات هيدروكربون في قاع بحرنا. ومنذ ذلك الحين تم اتخاذ عدة خطوات لجعل لبنان أقرب لأن يصبح دولة منتجة للنفط والغاز."

اضاف: "في العام 2010، أقر مجلس النواب قانون الموارد البترولية في المياه البحرية. وقد وضع هذا القانون الأسس لضمان الإنتاج الرشيد للهيدروكربون وفي الوقت عينه توفير حوافز استثمار طويلة الأمد وآلية لإدارة العائدات المستدامة من خلال إنشاء صندوق الثروة السيادي. وتلى ذلك عام 2012 تعيين هيئة إدارة قطاع البترول اللبنانية للعمل كمنظم لهذا القطاع."

واشار الى انه "منذ 2012، مهد العمل الذي تضطلع به هيئة إدارة قطاع البترول، بما في ذلك التقييم البيئي الاستراتيجي، إضافة إلى العمل المكثف الذي قامت به وزارة المالية ووزارة البيئة واللجان الوزارية ومجلس نواب، الأرضية لقطاع النفط والغاز.
ولإظهار الأهمية التي نوليها لهذا القطاع، أقر مجلس الوزراء في أول اجتماع له مرسومين كانا عالقين وهما دفتر الشروط ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج وتقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى مناطق على شكل رقع."

وقال: "يسعدني أن أعلن أن مجلس الوزراء سيوافق قريبا على مشروع قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية وسيرسله إلى البرلمان. وفي أعقاب ذلك سيكتمل الإطار التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، تم اعادة إطلاق دورة التراخيص البحرية الأولى في كانون الثاني 2017 لجذب أفضل شركات البترول العالمية."

واضاف: "نحن عازمون على وضع خارطة طريق وطنية للطاقة تندمج مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية والتنموية في لبنان. وستتميز هذه السياسة الوطنية للطاقة بالحوكمة السليمة والمساءلة، آخذة بالاعتبار كافة مراحل الطاقة، من الاستكشاف والانتاج الى بناء البنى التحتية الى النقل والتوزيع واستهلاك الغاز في السوق المحلي وتصديره، ستتطرق الخطة الى البيئة والصحة العامة والتعليم والتدريب المهني والبحث العلمي وإدارة العائدات وحوكمة الشركات والشفافية."

واكد "ان الحكومة اللبنانية مصممة اليوم على المضي قدما في دورة التراخيص الأولى بطريقة شفافة، كما تبين في وضوح في قرار مجلس الوزراء الانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (EITI) وهي مبادرة متعددة الاطراف تشرك المجتمع المدني وتمكنه من المساهمة الفعالة في إدارة حوكمة الثروة الوطنية من خلال الاشراف العام على قطاع النفط والغاز. كما سنعمل على دمج استثمار ثروة النفط والغاز في لبنان في الاقتصاد الحقيقي."

وقال: "إن هدفنا هو زيادة فرص العمل وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة. ونأمل أن ينتج هذا واقعا اقتصاديا جديدا من شأنه زيادة الطلب على العمالة للحد من هجرة الشباب. ورغم الآثار الإيجابية المتوقعة، سنتخذ الاحتياطات المناسبة للحد من أي نتيجة سلبية قد تنتج عن إنتاج النفط والغاز."

وتابع: "نحن ندرك جيدا المخاطر التي تكتنف اكتشافات الموارد الطبيعية ونحن عازمون تماما على الحد من أي تأثير سلبي محتمل. ونخطط لتحويل ثروة الموارد الطبيعية لدينا الى نمو اقتصادي مستدام يحد من الفقر من خلال السياسات المالية والبنيوية المناسبة."

وختم: "نحن جميعا هنا اليوم لأن لدينا فرصة فريدة لدفع تجديد الاقتصاد اللبناني وعلينا ألا ندع هذه الفرصة تفوتنا ونحن نعول على مشاركتكم وخبراتكم. أتمنى لكم منتدى ناجحا ."

- **الانوار – الثلاثاء 07.03.2017**
  - اسواق النفط تواجه ٣ تحديات في المدى القريب

التفاصيل:

اسواق النفط تواجه ٣ تحديات في المدى القريب
تواجه أسواق النفط حاليًا ثلاثة تحديات دفعة واحدة، من شأنها تحديد بوصلة الأسعار على المديين، القريب والمتوسط، تتمثل في المستهدف السعري للبرميل، وإنتاج النفط الصخري، والتزام أوبك باتفاق تخفيض الإنتاج. وذلك بعيدًا عن انخفاض الأسعار والتخوفات المشروعة من وضع الاقتصاد العالمي.

أولاً: المستهدف السعري لبرميل النفط برنت وخام تكساس الوسيط من شأنه التأثير المباشر على موازنات الدول المنتجة للنفط، والشركات العاملة، حتى إن منتجي النفط يربطون حجم الاستثمارات في القطاع خلال الفترة المقبلة، بالعائد المحقق من المستويات السعرية الحالية.
والدول الخليجية، تدعم ارتفاع أسعار النفط، ولكن بعين أخرى تراقب إنتاج النفط الصخري الأميركي، إذ زادت شركات الطاقة الأميركية من منصات الحفر النفطية الأسبوع الماضي، للأسبوع السادس على التوالي، منذ ارتفاع الأسعار فوق 50 دولارًا.
ووسط توقعات بأن يتراوح سعر برميل النفط بين 55 - 60 دولارًا خلال 2017، رغم اتفاق عالمي لتخفيض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميًا، فإن مخزون النفط العالمي وزيادة الإنتاج الأميركي يحولان دون ارتفاعات كبيرة في الأسعار.

ثانيًا: إنتاج النفط الصخري
زاد منتجو الخام الأميركي الإنتاج إلى ما يزيد على تسعة ملايين برميل يوميًا خلال الأسبوع

المنتهي في 17 شباط للمرة الأولى منذ نيسان 2016، وفقًا لبيانات اتحادية صادرة في الولايات المتحدة.
وزادت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع السادس على التوالي لتواصل التعافي المستمر منذ تسعة أشهر مع زيادة الشركات المنتجة للنفط الصخري إنفاقها للاستفادة من تعافي أسعار النفط.
وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة يوم الجمعة، إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار خمس منصات في الأسبوع المنتهي في 24 شباط ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 602 منصة، وهو أكبر عدد منذ تشرين الأول 2015.
وخلال الأسبوع المقابل قبل عام، كانت هناك 400 منصة نفط عاملة، ومنذ أن تجاوزت أسعار الخام 50 دولارًا للبرميل للمرة الأولى في أيار بعد تعافيها من أدنى مستوى لها في 13 عامًا الذي سجلته في شباط الماضي أضافت الشركات ما إجماليه 286 منصة نفطية في 35 أسبوعًا من الأسابيع التسعة والثلاثين الأخيرة، وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى عامين منذ منتصف 2014، بحسب رويترز.
وتراجع عدد منصات الحفر النفطية الذي تحصيه بيكر هيوز من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في تشرين الاول 2014 إلى أدنى مستوياته في ست سنوات عند 316 منصة في ايار مع هبوط أسعار الخام الأميركي من فوق 107 دولارات للبرميل في حزيران 2014 إلى قرب 26 دولارًا في شباط 2016.

ثالثًا: التزام أوبك
وفقًا للأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركنيدو، فإن اتفاق خفض الإنتاج الذي تقوده المنظمة يلقى دعمًا جيدًا من كل الدول المشاركة رغم بعض مشكلات بدء التطبيق من جانب الدول غير الأعضاء.
وما زالت أوبك متفائلة بأن الأسوأ قد انقضى بالنسبة لسوق النفط بعد نحو شهرين من اتفاق خفض المعروض مع روسيا والمنتجين الآخرين. بحسب باركيندو، الذي أبلغ مؤتمرا صحافيا في أبوجا يوم الاثنين: بالنسبة للدول غير الأعضاء في أوبك فإنها المرة الأولى؛ ولذا يمكن توقع بعض تحديات بدء التنفيذ... لكن التزام كل الوزراء وكل الدول المشاركة قوي جدا.
وقال، مشيرًا إلى أوضاع السوق: مازلنا متفائلين بأن الأسوأ قد انقضى بالنسبة لهذه الدورة.
وتابع: التحدي الآن هو كيف نعزز منصة الدول الأربع والعشرين في إشارة إلى أعضاء أوبك الثلاثة عشر والدول الإحدى عشرة غير الأعضاء.
وأضاف أن سوق النفط بحاجة إلى كل برميل تستطيع إيران وليبيا ونيجيريا - الدول المعفاة من اتفاق الخفض - إنتاجه. مضيفا: هذه الدول ما زالت مستثناة لهذه الأشهر الستة وما زلنا نبتهل ونأمل في أن تستعيد مرافقها الإنتاجية وتعود إلى السوق بالكامل.
وأظهر أحدث تقرير شهري لأوبك عن بيانات الإنتاج لشهر كانون الثاني، التزام دول المنظمة المشاركة بما بين 90 و94 في المائة من تخفيضات الإنتاج المتفق عليها، بحسب باركيندو.
وذكرت وكالة إنترفاكس، أمس، نقلا عن مصدر مطلع، أن روسيا قلصت إنتاجها من النفط بنحو 124 ألف برميل يوميًا في الفترة من الأول إلى السابع والعشرين من شباط مقارنة مع مستويات أكتوبر ومع مستوى تخفيض بلغ 117 ألف برميل يوميا في كانون الثاني.

- **البلد – الثلاثاء 07.03.2017**
  - وكالة الطاقة تحذر من "أزمة معروض" نفطي

التفاصيل:

وكالة الطاقة تحذر من "أزمة معروض" نفطي
أعلنت وكالة الطاقة الدولية، امس الاول، أن إمدادات النفط العالمية ربما تجد صعوبة في مواكبة الطلب بعد عام 2020 مع ظهور أثر عامين من نقص استثمارات زيادة الإنتاج، إذ قد تتراجع الطاقة الفائضة لأدنى مستوياتها في 14 عاما مما قد يدفع الأسعار إلى ارتفاع حاد.
وذكرت وكالة الطاقة في تقريرها عن التوقعات وتحليل السوق "النفط 2017"، الذي يصدر كل 5 سنوات أن المستثمرين لا يراهنون بشكل عام على ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام في أي وقت قريب، لكن انكماش الإنفاق العالمي في 2015 و2016 وتنامي الطلب يعني أن العالم ربما يواجه "أزمة معروض" إذا لم تحصل مشروعات جديدة على الضوء الأخضر قريبا.
ومن المتوقع أن يأتي معظم نمو الإمدادات من الولايات المتحدة، حيث أشارت الوكالة إلى أن إنتاج النفط الصخري سيزيد 1.4 مليون برميل يوميا بحلول 2022 حتى إذا استمرت الأسعار قرب مستوياتها الحالية عند 60 دولارا للبرميل وقد تكون الاستجابة أقوى إذا ارتفعت الأسعار أكثر.

- **الحياة – الثلاثاء 07.03.2017**
  - أسعار النفط تستقر لليوم الثالث
  - شركة نفط نيجيرية توقع اتفاقاً للتنقيب في جنوب السودان

التفاصيل:

أسعار النفط تستقر لليوم الثالث
استقرت أسعار النفط من دون تسجيل تغير يذكر للجلسة الثالثة اليوم (الثلثاء) مع بحث المستثمرين عن اتجاه للسوق في وقت يؤثر تزايد إنتاج النفط الصخري الأميركي في التخفيضات التي تنفذها «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) ومنتجون خارجها.
وانخفض خام القياس العالمي مزيج «برنت» 11 سنتاً أو ما يعادل 0.2 في المئة إلى 55.90 دولار للبرميل بحلول الساعة 05:45 بتوقيت غرينتش، مع استقرار الدولار من دون تغير مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى ما وضع بعض الضغوط على النفط المقوم بالعملة الأميركية. وتراجع خام «غرب تكساس» الأميركي الوسيط خمسة سنتات أو ما يعادل 0.1 في المئة إلى 53.15 دولار للبرميل.
وقال كبير محللي الأسواق لدى «سي إم سي ماركتس» مايكل مكارثي أن المستثمرين ينتظرون بيانات اقتصادية من المقرر صدورها في وقت لاحق هذا الأسبوع، من بينها الواردات والصادرات الصينية المنتظر صدورها غداً، لاستشفاف اتجاهات التداول.
وعززت «وكالة الطاقة الدولية» الضغط على الأسعار بتوقعها زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى نحو 1.4 مليون برميل يومياً بحلول العام 2022. وقالت في تحليلها للسوق لأجل خمس سنوات «النفط 2017» إن إنتاج النفط الصخري الأميركي سيقفز حتى إذا ظلت الأسعار تدور حول 60 دولاراً للبرميل، بينما سينمو إنتاج النفط الصخري ثلاثة ملايين برميل يومياً بحلول العام 2022 في حال ارتفاعها إلى 80 دولاراً للبرميل.

شركة نفط نيجيرية توقع اتفاقاً للتنقيب في جنوب السودان
وقعت شركة «أورانتو بتروليوم» النيجيرية اتفاقاً لتقاسم التنقيب عن النفط وإنتاجه مع جنوب السودان، على أن تنفق 500 مليون دولار على أعمال التنقيب.
وذكرت «أورانتو» في بيان أنها ستنفذ في الأعوام الثلاثة الأولى من برنامجها التنقيبي، أعمال المسح الجيوفيزيائي من الجو للرقعة التي تغطي مساحة 25 ألفاً و150 كيلومتراً مربعاً، إضافة إلى تقييم البيانات القائمة لدى الحكومة والمشغلين السابقين وأنشطة أخرى. وأضافت الشركة أن «أورانتو بتروليوم ستستثمر 500 مليون دولار لتطوير الرقعة B3 في جنوب السودان، مطلقة حملة تنقيب شاملة تبدأ على الفور»، ولم تذكر جدولاً زمنياً لإنفاق الأموال.
وتعتمد أحدث دولة أفريقية على إيرادات النفط اعتماداً شبه كامل لتمويل موازنتها السنوية، لكن الإنتاج تأثر بالصراع الذي تفجر في البلاد العام 2013 بعدما تطور خلاف سياسي بين الرئيس سلفاكير ونائبه آنذاك رياك مشار إلى حرب.
وكان جنوب السودان ينتج 245 ألف برميل يومياً قبل اندلاع الحرب في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، ويقدر الإنتاج حالياً بنحو 130 ألف برميل يومياً، لكن وزارة المال تقول أن هناك خططاً لزيادته إلى أكثر من مثليه إلى 290 ألف برميل يومياً في السنة المالية 2017 - 2018.

- **جريدة الجريدة – الثلاثاء 07.03.2017**
  - النفط الكويتي يرتفع لـ 52.21 دولاراً للبرميل
  - هل تخادع «أوبك» أسواق النفط رغم انخفاض الشحنات؟
  - «أوبك»: المخزونات تستجيب لتخفيضات الإنتاج
  - أسعار النفط تهبط بسبب الشكوك في التزام موسكو بخفض الإنتاج
  - تراجع إنتاج روسيا إلى 11.083 مليون برميل يومياً

التفاصيل:

النفط الكويتي يرتفع لـ 52.21 دولاراً للبرميل
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 20 سنتاً في تداولات أمس ليبلغ 52.21 دولار أمريكي مقابل 52.01 دولار للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط بعد تصريحات لوزير النفط العراقي بأنه من المرجح أن تحتاج أوبك إلى تمديد تخفيضات إنتاجها إلى النصف الثاني من 2017.
وارتفع سعر برميل نفط خام القياس الدولي مزيج برنت 17 سنتاً ليصل إلى مستوى 56.07 دولار كما ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي خمسة سنتات ليصل إلى مستوى 53.38 دولار.

هل تخادع «أوبك» أسواق النفط رغم انخفاض الشحنات؟
قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» قبل أيام، إن الدول غير الأعضاء في «أوبك» غير قادرة على الوفاء بتعهداتها تجاه خفض الإنتاج، رغم أن بيانات «كليبر داتا» تشير إلى انخفاض صادرات روسيا النفطية.

مع استمرار صدور بيانات شركة الخدمات النفطية «بيكر هيوز»، التي ترصد التغير في عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة، يتبين أن أسعار الخام الحالية، أعلى 50 دولاراً للبرميل، تعزز نشاط الحفر في أميركا.
وعلى الرغم من تجاهل الأسعار لهذه البيانات، وفي ظل ترقب تقارير جديدة ربما تدعم الاتجاه الصعودي للنفط، يظل التساؤل القائم والأكثر إلحاحاً هو: «هل تلاعبت أوبك بالأسواق؟»، بحسب تقرير لموقع «أويل برايس».

صادرات أوبك
يبدو الأمر سينمائياً بعض الشيء عند مطالعة صادرات «أوبك» خلال يناير، التي اعتبرت «أفضل ما يمكن الحصول عليه» ليتحول تركيز الأسواق في فبراير، إلى «ما ينبغي الحصول عليه».
والتغير في مشاعر التجار والمنتجين جاء مدعوماً بالوضع الحالي لصافي المراكز المالية طويلة الأجل، التي بلغت مستوى قياسياً، وكذا مخزونات الخام الأميركية، التي بلغت مستويات غير مسبوقة، إلى جانب تضخم المخزونات العائمة في سنغافورة.
وتشير بيانات «كليبر داتا»، التي ترصد حركة السفن والشحن إلى أن مجموع صادرات «أوبك» خلال فبراير الماضي كانت أعلى من المستوى المرجعي في أكتوبر، بعدما هبطت مليون برميل في يناير.
ويعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى نمو صادرات الأعضاء، الذين تم استثناؤهم «ليبيا ونيجيريا»، لكن هذا وحده لا يفسر ارتفاع الصادرات، فالشحنات القطرية والفنزويلية كانت أعلى من شحنات أكتوبر وديسمبر.
كما كان متوقعاً منذ البداية، ستكون السعودية والكويت والإمارات مثالاً يحتذى به في الامتثال لاتفاق خفض الإنتاج، ويبدو أن هذا ما يحدث بالفعل، رغم أن انخفاض الشحنات، لا يعني بالضرورة تحقيق الالتزام الكامل.
وقالت صحيفة «وول ستريت جورنال» قبل أيام، إن الدول غير الأعضاء في «أوبك» غير قادرة على الوفاء بتعهداتها تجاه خفض الإنتاج، رغم أن بيانات «كليبر داتا» تشير إلى انخفاض صادرات روسيا النفطية.
كما ارتفعت شحنات كازاخستان من الخام خلال فبراير أعلى مليون برميل يومياً، تزامناً مع ارتفاع إنتاج حقل «كاشاغان» إلى 160 ألف برميل يومياً، بينما بلغت صادرات أذربيجان أعلى مستوياتها في 11 شهراً.
وخفضت المكسيك نصف الحصة المتفق عليها في الخطة، التي وقعتها مع «أوبك»، حيث يفترض أن تخفض 100 ألف برميل يومياً من إنتاجها.
في الوقت ذاته، حققت سلطنة عمان امتثالاً كاملاً للاتفاق، حيث خفضت كامل الحصة المخصصة لها والبالغة 45 ألف برميل يومياً.
إجمالاً انخفضت شحنات النفط المنقولة بحراً من البلدان غير الأعضاء في «أوبك» بمقدار 200 ألف برميل يومياً، مقارنة بمستويات شهر أكتوبر.

آفاق سلبية للأسعار
أكدت شركة النفط الحكومية الأرجنتينية «YPF» أنها توصلت لاتفاق مع «شل» لتطوير أصول نفطية وغازية في حقل النفط الصخري « Vaca Muerta»، الذي تتطلع الشركة لتستثمر به 2.3 مليار دولار وحدها هذا العام.
وتبلغ مساحة الحقل نفس مساحة بلجيكا تقريباً (حوالي 30 ألف كيلومتر مربع) ويعتقد أنه يحتوي على جزء كبير من احتياطيات النفط الصخري في العالم، ما شجع «شل» على استثمار 300 مليون دولار به.

من ناحية أخرى، أصبح الحصول على طاقة الرياح البحرية أرخص خصوصاً عند مقارنتها بنظيرتها البرية، ورغم أن الإدارة الأميركية غير متحمسة لهذا النمط، لكن قد يسهم في توفير الوظائف والاكتفاء ذاتياً من الطاقة.
وحددت إدارة أوباما خطة خلال العام الماضي لإضافة 86 ألف ميغاوات من طاقة الرياح بحلول عام 2050، وهو ما يعادل إنتاج 86 مفاعلاً نووياً.
ومع تولي حاكم ولاية تكساس السابق ريك بيري مهام وزير الطاقة الأميركي، فإن طاقة الرياح قد تجد حليفاً لها، بعدما سجلت تكساس مستوى قاسياً من النمو في مجال طاقة الرياح.

«أوبك»: المخزونات تستجيب لتخفيضات الإنتاج
قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) محمد باركيندو، إن مخزونات النفط البرية والبحرية تستجيب لتخفيضات الإنتاج التي تنفذها «أوبك».
وساهمت تخفيضات في الإنتاج تقودها «أوبك» في زيادة أسعار النفط العالمية بأكثر من 10 في المئة منذ إقرار التخفيضات في نوفمبر. وقال باركيندو على هامش مؤتمر للطاقة في هيوستون «إجمالاً أعتقد أن الأمر يمضي جيداً حتى الآن. إذا ما نظرت إلى المخزونات البرية والبحرية فإنها تستجيب».
ويهدف اتفاق خفض الإنتاج الذي انضمت إليه دول خارج «أوبك» من بينها روسيا وكازاخستان إلى خفض إنتاج النفط العالمي بنحو 1.8 مليون برميل يوميا، وتقليص الفجوة بين العرض والطلب.
ودخل الاتفاق الذي تبلغ مدته 6 أشهر حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير. وقال باركيندو إن من السابق لأوانه القول إذا ما كان ينبغي تمديد الخفض.

أسعار النفط تهبط بسبب الشكوك في التزام موسكو بخفض الإنتاج
تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس، متخلية عن بعض المكاسب التي حققتها خلال جلسة التعامل السابقة، وسط قلق مستمر بشأن مدى التزام روسيا باتفاق عالمي لخفض إنتاج النفط.
وأظهرت إحصاءات نُشرت الأسبوع الماضي عدم تغير إنتاج روسيا من النفط خلال فبراير عن يناير عند مستوى 11.11 مليون برميل يوميا، حسبما أظهرت إحصاءات وزارة الطاقة، مما أثار شكوكا في تحركات روسيا لكبح جماح إنتاجها في إطار اتفاق مع منتجي النفط العام الماضي.
وتراجعت أسعار التعاقدات الآجلة للخام الأميركي المعروف باسم خام غرب تكساس الوسيط 19 سنتا أو0.3 في المئة إلى 53.14 دولارا للبرميل، بعد إغلاقها مرتفعة 1.4 في المئة في الجلسة السابقة.
وتراجعت أسعار التعاقدات الآجلة لخام برنت 13 سنتا أو 0.2 في المئة إلى 55.77 دولارا للبرميل، بعد إغلاقها مرتفعة 1.5 في المئة في الجلسة السابقة.

تراجع إنتاج روسيا إلى 11.083 مليون برميل يومياً
قال مصدران بصناعة الطاقة لـ«رويترز» أمس، إن إنتاج روسيا اليومي من النفط انخفض إلى 11.083 مليون برميل يومياً، في الفترة من الأول حتى الخامس من مارس مقارنة مع 11.11 مليون برميل يوميا الشهر الماضي.

وتخفض روسيا إنتاج النفط من مستواه في أكتوبر البالغ 11.247 مليونا ليصل إجمالي تخفيضاتها إلى 164 ألفا يوميا حتى امس، وفقا للبيانات التي قدمتها مصادر لـ»رويترز».
وقال المصدران إن إنتاج روسيا من النفط بلغ 1.512 مليون طن يوميا في الأسبوع الأول من مارس، وكل طن يساوي 7.33 براميل وفق حسابات «رويترز».
وتعهدت روسيا بخفض إنتاجها 300 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017، في إطار اتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، ودول من خارج المنظمة جرى التوصل إليه في ديسمبر لرفع أسعار النفط.

- **صحيفة الاقتصادية – الثلاثاء 07.03.2017**
  - أسعار النفط تستقر لليوم الثالث والأنظار على بيانات اقتصادية
  - "وزير الطاقة يلتقي نظيره الروسي وسط ارتياحٍ لتعاون الدول المنتجة"
  - وكالة الطاقة تتوقع زيادة طاقة أوبك 1.95 مليون برميل يوميا بحلول 2022
  - أذربيجان تخفض إنتاج النفط إلى 776.4 ألف برميل يوميا في فبراير
  - أمين «أوبك»: الالتزام باتفاق الخفض بلغ 94 % .. وفائض المخزونات سينحسر تدريجيا

التفاصيل:

أسعار النفط تستقر لليوم الثالث والأنظار على بيانات اقتصادية
استقرت أسعار النفط دون تسجيل تغير يذكر للجلسة الثالثة اليوم الثلاثاء مع بحث المستثمرين عن اتجاه للسوق في الوقت الذي يبدد فيه القلق بشأن تزايد إنتاج النفط الصخري الأمريكي أثر تخفيضات تنفذها أوبك ومنتجون غير أعضاء بالمنظمة. وبحلول الساعة 0545 بتوقيت جرينتش انخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 11 سنتا أو ما يعادل 0.2 في المئة إلى 55.90 دولار للبرميل مع استقرار الدولار دون تغير مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى مما وضع بعض الضغوط على النفط المقوم بالعملة الأمريكية. وتراجع خام غرب تكساس الأمريكي الوسيط خمسة سنتات أو ما يعادل 0.1 في المئة إلى 53.15 دولار للبرميل. وقال مايكل مكارثي كبير محللي الأسواق لدي سي.إم.سي ماركتس إن المستثمرين ينتظرون بيانات اقتصادية من المقرر صدورها في وقت لاحق هذا الأسبوع من بينها بيانات الواردات والصادرات الصينية المنتظر صدورها غدا الأربعاء لاستشفاف اتجاهات التداول. وعززت وكالة الطاقة الدولية الضغط على الأسعار بتوقعها زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى نحو 1.4 مليون برميل يوميا بحلول 2022. وقالت الوكالة في تحليلها للسوق لأجل خمس سنوات "النفط 2017" إن إنتاج النفط الصخري الأمريكي سيقفز حتى إذا ظلت الأسعار تدور حول 60 دولارا للبرميل بينما سينمو إنتاج النفط الصخري ثلاثة ملايين برميل يوميا بحلول 2022 في حال ارتفاعها إلى 80 دولارا للبرميل.

"وزير الطاقة يلتقي نظيره الروسي وسط ارتياحٍ لتعاون الدول المنتجة"
التقى وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية معالي المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، وزير الطاقة الروسي السيد الكساندر نوفاك، في مدينة هيوستن الأمريكية هذا اليوم، وذلك على هامش فعاليات مؤتمر "أسبوع سيرا" السنوي للطاقة، والذي تتواصل أعماله حتى العاشر من

مارس الجاري. وجرى خلال الاجتماع الحديث عن أوضاع السوق البترولية الدولية، حيث أبدى الوزيران ارتياحهما لدرجة التعاون بين الدول المنتجة تحت مظلة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وكذلك الإحدى عشرة دولة الأخرى خارج المنظمة، مشيدين بالالتزام القوي لغالبية تلك الدول، من حيث تخفيض إنتاجها حسب الاتفاقية المبرمة في العاصمة النمساوية فيينا في العاشر من ديسمبر ٢٠١٦ الماضي. ونوه الوزيران بأهمية الالتزام الدقيق من الدول كافة التي أبرمت الاتفاقية وكمية التخفيض المطلوبة والمتفق عليها.

وكالة الطاقة تتوقع زيادة طاقة أوبك 1.95 مليون برميل يوميا بحلول 2022

قالت وكالة الطاقة الدولية إن من المرجح نمو طاقة إنتاج خام أوبك المستدامة إلى 37.85 مليون برميل يوميا بحلول 2022 من 35.90 مليون برميل يوميا في 2016. وتوقعت الوكالة التي مقرها باريس أن تأتي الزيادة بقيادة العراق وإيران والإمارات العربية المتحدة وليبيا بافتراض تحقق الاستقرار السياسي في الأخيرة واستئناف الإنتاج بالحقول المشتركة بين السعودية والكويت في المنطقة المحايدة. كانت الوكالة توقعت في فبراير 2016 نمو طاقة أوبك 800 ألف برميل يوميا فقط بين 2015 و2021 إلى 36.44 مليون برميل يوميا. تفترض الوكالة استثمارا خارجيا محدودا نسبيا في مشاريع التنقيب والإنتاج في إيران على مدى الأعوام الستة المقبلة لتزيد الطاقة الإنتاجية 400 ألف برميل يوميا إلى 4.15 مليون برميل يوميا. وقالت الوكالة "إيران ستستعيد بسهولة المرتبة الثانية في أوبك حتى 2022 على الأقل".

أذربيجان تخفض إنتاج النفط إلى 776.4 ألف برميل يوميا في فبراير

قالت وزارة الطاقة الأذربيجانية اليوم الاثنين إن أذربيجان خفضت إنتاجها النفطي إلى 776 ألفا و400 برميل يوميا في فبراير شباط ملتزمة بذلك بتعهدها بخفض الإنتاج في إطار اتفاق عالمي. ويتراجع إنتاج النفط في أذربيجان بشكل مطرد، حيث انخفض إلى 793 ألفا و900 برميل يوميا في يناير كانون الثاني من 829 ألفا و100 برميل يوميا "قبل الاتفاق" الذي توصلت إليه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون آخرون في العاشر من ديسمبر. وقالت الوزارة إن أذربيجان صدرت الشهر الماضي 604 آلاف و100 برميل من الخام يوميا و50 ألف برميل يوميا من المكثفات و26 ألفا و800 برميل يوميا من المنتجات النفطية.

أمين «أوبك»: الالتزام باتفاق الخفض بلغ 94 % .. وفائض المخزونات سينحسر تدريجيا

أكد محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أن أحدث بيانات المنظمة الخاصة بأوضاع الإنتاج فى الدول الـ 11 المشاركة فى اتفاق خفض الإنتاج تشير إلى تحقيق دول "أوبك" مستوى التزام بالاتفاق بنسبة 94 في المائة في كانون الثاني (يناير) الماضي، في حين بلغت نسبة الالتزام بالاتفاق في الدول غير الأعضاء في "أوبك" – المشاركة أيضا في الاتفاق - نسبة 86 في المائة، مشيرا إلى أن الدول الـ 24 المشاركة في الاتفاق ملتزمة بعملية خفض الإنتاج بشكل موثق من أجل تحقيق مزيد من التحسينات لتوازن السوق وللوصول إلى توافق تام وفي الوقت المناسب لتنفيذ قرارات خفض الإنتاج.

وقال باركيندو – فى أحدث تقارير "أوبك" عن نتائج زيارته إلى بلاده نيجيريا ومشاركته فى مؤتمر نيجيريا للنفط والغاز في العاصمة أبوجا - "إن القرارات المصيرية التي اتخذت العام الماضي هي

عناصر أساسية لبلوغ مرحلة الاستقرار المطلوبة في السوق وللتنسيق بين الدول المنتجة للنفط، لأجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المنشودين."
وأشار باركيندو – في التقرير – إلى أن قرارات خفض الإنتاج أثرت بالفعل إيجابيا في السوق وهي تعد بداية لشعور أكثر تفاؤلا يسود بين المستثمرين في صناعة النفط العالمية فضلا عن امتداد تأثيره الإيجابي ليشمل الاقتصاد العالمي من خلال تحسين الأداء الاقتصادي بصفة خاصة في بعض الدول الصناعية الرئيسة.
ونوه بأن هذه المؤشرات الإيجابية الموجودة حاليا في السوق ستؤدي إلى أفضل النتائج في الأجلين القصير والمتوسط سواء على مستوى استقرار السوق أو بصفة خاصة فيما يتعلق بتنشيط الاستثمار.
وأضاف التقرير أن باركيندو أكد فيما يخص وضع سوق النفط على المدى الطويل أنه "ليس هناك شك مطلقا في أن النفط الخام سيظل الوقود المفضل للمستهلكين في أغلب دول العالم في المستقبل المنظور"، مشيرا إلى أنه من المتوقع نمو الطلب على النفط إلى أكثر من 109 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2040، بزيادة قدرها 16.4 مليون برميل يوميا مقارنة بعام 2015، مؤكدا أن النفط والغاز سيظلان يلبيان 53 في المائة من إجمالي الطلب على الطاقة الأولية.
وفيما يخص المخزونات النفطية نقل التقرير عن أمين عام "أوبك" تأكيده أن المخاوف من المخزونات بدأت فى الانحسار وأن الشهور المقبلة ستحمل مزيدا من الأخبار السارة في هذا الشأن، مشيرا إلى أن مخزونات الخام العالمية بدأت بالفعل وبشكل جيد تتفاعل وتستجيب مع اتفاق خفض الإنتاج الذي تنفذه "أوبك" بالتعاون مع المنتجين المستقلين.
إلى ذلك عكست أسعار النفط اتجاهها أمس لترتفع بعد أن قال وزير النفط العراقي، إن من المرجح أن تحتاج "أوبك" إلى تمديد تخفيضات إنتاجها إلى النصف الثاني من 2017.
وتتحرك السوق في نطاق ضيق منذ أكثر من 60 يوما بفعل المخاوف من نمو الإنتاج الأمريكي بما قد يبطل أثر اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول على تقليص الإنتاج في النصف الأول من السنة.
وقال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي، إن من المرجح أن يكون من الضروري تمديد تخفيضات الإنتاج إلى النصف الثاني من العام وفقا لتقرير نشرته بلومبرج. وبحسب التقرير فإن العراق مستعد للمشاركة في مثل هذا الجهد.
وعكس خام برنت اتجاهه ليرتفع 17 سنتا للبرميل إلى 56.07 دولار بحلول الساعة 1544 بتوقيت جرينتش. وزاد الخام الأمريكي خمسة سنتات للبرميل إلى 53.38 دولار.
وقال جين مكجيليان مدير أبحاث السوق في ترادشن إنرجي، "أعتقد أن هذا أوقف بعض ضغوط البيع التي فتحنا بها". لكنه حذر في الوقت نفسه من أن تخفيضات "أوبك" لم تؤثر كثيرا حتى الآن في تخمة مخزونات النفط.
وقال، "فكرة أننا نستطيع تمديدها ستكون داعمة في المدى المتوسط"، مضيفا أنه سيكون من الضروري الحصول على تصريحات من السعودية أكبر منتج في "أوبك" لدفع الأسعار نحو مزيد من الارتفاع.من جانبه، قال بيرت ويكيرنك مدير أنظمة التشغيل في شركة "كيوا" للغاز فى هولندا لـ "الاقتصادية"، "إن اجتماع كبار منتجي النفط في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة هذا الأسبوع سيكون على الأرجح مؤثرا في أوضاع السوق خاصة في ضوء تنامي الإنتاج الأمريكي وتزايد أنشطة الحفر على نحو قياسي في مقابل التزام "أوبك" والمنتجين المستقلين بالإسراع في خفض الإنتاج لاستعادة الاستقرار في السوق ولجلب مستويات سعرية ملائمة لإنعاش الاستثمارات مرة أخرى."
وتمنى أن يتوافق كبار منتجي النفط خلال اجتماعهم في الولايات المتحدة على إبطاء وتيرة الإنتاج الأمريكي نسبيا للحفاظ على الأسعار في مستويات متوسطة وجيدة والمساهمة بشكل إيجابي مع "أوبك" والمستقلين في دعم استقرار السوق وليس تقويض تلك الجهود بالعودة إلى السباق الإنتاجي غير المدروس الذي قاد إلى تهاوي الأسعار في النصف الثاني من عام 2014.
من ناحيته، قال أندرياس جيني مدير شركة ماكسويل كوانت للخدمات النفطية لـ "الاقتصادية"، "إن

أغلب تقديرات "أوبك" لتطورات السوق تجيء صحيحة نتيجة اهتمامها الكبير والعميق بتحليل المتغيرات المؤثرة في إنتاج الطاقة، وسبق أن راهنت على انكماش الإنتاج الصخري بعد فورة إنتاجه في العامين الماضيين وهي الآن لديها رؤية متكاملة وموضوعية تؤكد فيها انحسار فائض المخزونات وقرب تحقيق التوازن بين العرض والطلب ولديها ثقة كبيرة بنمو الطلب مستقبلا بمعدلات عالية وسريعة، وهذا الأمر تشاركها فيه أغلب الشركات والمؤسسات المالية الدولية."
وأضاف أنه "منذ التوصل إلى اتفاق الجزائر في سبتمبر الماضي والإنتاج الأمريكي عاد إلى الانتعاش من جديد بسبب نمو الأسعار وتجاوز إنتاج النفط الأمريكي أخيرا تسعة ملايين برميل يوميا نتيجة الثقة بتعافي الأسواق ورغبة في تعويض خسائر الانكماش وتجميد الإنتاج في المرحلة السابقة، لكن الأمر لا يزال بعيدا عن التأثير الضخم في السوق أو قيادة السوق نحو حالة تخمة المعروض مجددا."
من جانبه، قال رالف فالتمان المحلل في شركة "إكسبرو" للخدمات النفطية لـ "الاقتصادية"، "إن اجتماع المنتجين فى الولايات المتحدة هذا الأسبوع يأتي في أجواء إيجابية وبعد انتعاشة واسعة في الأسعار تحققت منذ نوفمبر الماضي"، مشيرا إلى أن هذه الأجواء ستنعكس على نتائج الاجتماع وستمكن من التوصل إلى تفاهمات جيدة بين المنتجين التقليديين والجدد لدعم استقرار السوق خاصة أن الجميع لديه رؤية متفائلة لتطورات السوق.
وقال "إن النتائج غير الإيجابية بخصوص وضع خفض الإنتاج في روسيا خلال فبراير الماضي يجب ألا تؤثر كثيرا في السوق خاصة أن روسيا لا تزال في المرحلة التي توفق فيها أوضاعها للوفاء بالتزامات خفض الإنتاج وخلال الأيام القليلة الجارية ومنذ بداية مارس الحالي سارعت روسيا الى إجراء تخفيضات ملموسة لتلافي التأثير السلبي السابق واقترب الإنتاج حاليا من 11 مليون برميل يوميا بانخفاض نحو 200 ألف برميل يوميا."
وخفضت الصين أمس النمو المستهدف للعام إلى 6.5 في المائة مقارنة بـ 6.7 في المائة العام الماضي، وشددت أيضا الضوابط التنظيمية في مسعى للتصدي لقضية التلوث.
وفي الوقت ذاته أظهرت البيانات التي نشرتها وزارة الطاقة الروسية الأسبوع الماضي أن إنتاج شباط (فبراير) الماضي من النفط لم يتغير عن كانون الثاني (يناير) الماضي وظل عند 11.11 مليون برميل يوميا ما ألقى بظلال من الشك على إجراءاتها لكبح الإنتاج ضمن اتفاق مع منتجي الخام العام الماضي.
وتراجعت أسعار النفط في السوق الأوروبية أمس مع تجدد المخاوف بشأن تسارع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بعد ارتفاع منصات الحفر والتنقيب الأسبوع الماضي لأعلى مستوى منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2015 وتكبح الخسائر تصريحات محمد باركيندو الأمين العام لـ "أوبك" حول استجابة المخزونات العالمية لاتفاق خفض الإنتاج.
وتراجع الخام الأمريكي إلى مستوى 53.00 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 53.22 دولار وسجل أعلى مستوى 53.35 دولار، وأدنى مستوى 52.75 دولار.
ونزل خام برنت إلى مستوى 55.60 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 55.81 دولار وسجل أعلى مستوى 55.97 دولار، وأدنى مستوى 55.31 دولار.
وأنهي النفط الخام "تسليم أبريل" تعاملات الجمعة مرتفعا بنسبة 1.2 في المائة، في أول مكسب خلال أربعة أيام، بفعل صعود معظم السلع والمعادن المقومة بالدولار الأمريكي، وصعدت عقود برنت "عقود مايو" بنسبة 1.3 في المائة.
وعلى مدار الأسبوع الماضي فقدت أسعار النفط نسبة 1.5 في المائة، بفعل ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة لمستوى قياسي جديد.
وأعلنت شركة "بيكر هيوز" للخدمات النفطية الجمعة الماضي ارتفاع منصات الحفر في الولايات المتحدة بمقدار سبع منصات، في سابع زيادة أسبوعية على التوالي، لتصل إلى إجمالي 609 منصات، وهو أعلى مستوى منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2015.
من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 52.97 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 53.69 دولار للبرميل فب اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، "إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني انخفاض حاد له على التوالي، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة بآخر تعاملات شهر فبراير الماضي الذي سجلت السلة فيه 53.40 دولار للبرميل."

- **L'Orient Le Jour – Mardi 07.03.2017**
  - L'AIE met en garde contre un possible choc pétrolier en 2020

Details:

L'AIE met en garde contre un possible choc pétrolier en 2020

La production de pétrole devrait croître de 5,6 millions de barils par jour (mbj) jusqu'en 2022.

Pour éviter une envolée des prix de l'or noir, l'industrie pétrolière doit investir davantage pour que l'offre ne vienne pas à manquer face à une consommation en hausse constante jusqu'en 2022, a répété l'Agence internationale de l'énergie hier.

« Il est nécessaire d'investir davantage dans les capacités de production pétrolière pour éviter le risque d'une forte hausse des prix du pétrole vers la fin de la période examinée », a indiqué l'AIE dans son rapport sur le marché du pétrole à cinq ans, renouvelant un avertissement déjà exprimé en novembre dernier.

Le secteur pétrolier a drastiquement réduit ses investissements, annulant ou reportant des projets, pour faire face à la chute des cours du brut qui vaut actuellement moitié moins qu'à l'été 2014, après une remontée autour de 55 dollars le baril depuis la conclusion l'automne dernier d'un accord de limitation de la production par l'OPEP et onze pays partenaires. Après une réduction de 25 % en 2015, les investissements dans les projets d'exploration-production ont subi une nouvelle coupe de 26 % en 2016 pour s'établir à 433 milliards de dollars, selon l'AIE.

Avec la stabilisation des cours, « une hausse marginale » des dépenses est attendue cette année dans le monde, portée essentiellement par le redémarrage des projets d'hydrocarbures de schiste aux États-Unis et les budgets revus en hausse de certains géants pétrogaziers comme l'américain ExxonMobil. Mais cela reste insuffisant. « À moins que de nouveaux projets soient sanctionnés rapidement, l'offre n'augmentera quasiment plus à partir de 2020 », a mis en garde le bras énergétique des pays développés de l'OCDE (Organisation de coopération et de développement économique).

Demande robuste

Dans le détail, la production devrait croître de 5,6 millions de barils par jour (mbj) jusqu'en 2022, dont 60 % en provenance des pays non membres de l'OPEP. Ceux-ci devraient pomper 60,9 mbj dans cinq ans, soit 3,3 mbj de plus qu'en 2016, tandis que la capacité de production de brut du cartel pétrolier devrait augmenter de 1,95 mbj à 37,85 mbj, tirée par les pays du Moyen-Orient, en particulier de l'Irak et de l'Iran.

Dans le même temps, la demande d'or noir sera « relativement robuste », stimulée par l'accélération de la croissance économique mondiale. L'AIE, qui n'entrevoit pas de pic de consommation à moyen terme, l'anticipe en hausse moyenne de 1,2 mbj par an entre 2016 et 2022, soit une augmentation totale à 7,3 mbj à 103,8 mbj. « Le niveau symbolique de 100 mbj sera franchi en 2019 », a précisé l'agence énergétique basée à Paris, soulignant des avancées surtout dans la pétrochimie et le secteur des transports, malgré le frein attribuable à l'amélioration de l'efficacité énergétique des véhicules, moins gourmands en carburants.
Alors que la zone OCDE marquera le pas (-1,2 mbj), les pays émergents concentreront la totalité de la hausse (+8,5 mbj) et représenteront au final 56 % de la consommation mondiale, avec l'Asie pour principal moteur.

- **دار الخليج الاقتصادى – الثلاثاء 07.03.2017**
  - «أوبك»: المخزونات تستجيب لتخفيضات المنظمة - مخاوف الطلب الصيني وشكوك إنتاج روسيا تهبط بالأسعار

التفاصيل:

«أوبك»: المخزونات تستجيب لتخفيضات المنظمة - مخاوف الطلب الصيني وشكوك إنتاج روسيا تهبط بالأسعار

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس متخلية عن بعض المكاسب التي حققتها خلال جلسة التعامل السابقة مع تجدد القلق إزاء تخمة المعروض من النفط الخام بفعل انخفاض أهداف النمو في الصين والمخاوف من التزام روسيا باتفاق عالمي لتقليص الإنتاج .
وفاقت المخاوف الأنباء عن تصاعد العنف في شمال إفريقيا والتي أثارت تساؤلات حول صادرات النفط من المنطقة وأدت إلى تعافي الأسعار قليلا يوم الجمعة الماضي.
وأظهرت إحصاءات نُشرت الأسبوع الماضي عدم تغير إنتاج روسيا من النفط خلال فبراير/ شباط عن يناير/ كانون الثاني عند مستوى 11.11 مليون برميل يوميا حسبما أظهرت إحصاءات وزارة الطاقة مما أثار شكوكا في تحركات روسيا لكبح جماح إنتاجها في إطار اتفاق مع منتجي النفط العام الماضي.
وقال مصدران بصناعة الطاقة لـ«رويترز» أمس إن إنتاج روسيا اليومي من النفط انخفض إلى 11.083 مليون برميل يوميا في الفترة من الأول حتى الخامس من مارس/ آذار مقارنة مع 11.11 مليون برميل يوميا الشهر الماضي.
وتخفض روسيا إنتاج النفط من مستواه في أكتوبر/ تشرين الأول البالغ 11.247 مليون برميل يوميا ليصل إجمالي تخفيضاتها إلى 164 ألف برميل يوميا وفقا للبيانات التي قدمتها مصادر لـ«رويترز.«
وقال المصدران إن إنتاج روسيا من النفط بلغ 1.512 مليون طن يوميا في الأسبوع الأول من مارس/ آذار. وكل طن يساوي 7.33 برميل وفق حسابات «رويترز.«
وتعهدت روسيا بخفض إنتاجها 300 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017 .
وتراجعت أسعار خام برنت 0.6 % إلى 55.56 دولار للبرميل بعد إغلاقها مرتفعة 1.5 بالمئة في الجلسة السابقة.

وتراجعت أسعار الخام الأمريكي نايمكس 0.64 % إلى 53 دولارا للبرميل بعد إغلاقها مرتفعة 1.4 بالمئة في الجلسة السابقة .
من جهته قال محمد باركيندو أمين عام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن مخزونات النفط البرية والبحرية تستجيب لتخفيضات الإنتاج التي تنفذها «أوبك.«
وساهمت تخفيضات في الإنتاج تقودها «أوبك» في زيادة أسعار النفط العالمية بأكثر من عشرة في المئة منذ إقرار التخفيضات في نوفمبر/ تشرين الثاني.
وقال باركيندو على هامش مؤتمر للطاقة في هيوستون «إجمالاً أعتقد أن الأمر يمضي جيدا حتى الآن. إذا ما نظرت إلى المخزونات البرية والبحرية فإنها تستجيب«.
وقال باركيندو إن من السابق لأوانه القول ما إذا كان ينبغي تمديد الخفض.